الأهرام

المصدر :
التاريخ :

غزة .. أريحا ... أولاً

الحكم الذاتي الفلسطيني ... جذور وخلفيات

بعد ٤٨ ساعة من سقوط الضفة عام ٦٧ عرضت اسرائيل الحكم الذاتي على زعمائها

تعتبر اتفاقية «غزة واريحا أولاً»... من اكثر الاتفاقيات اثارة للجدل في العالم أسره.. هذا القرن.. فقد وصفه الرئيس كلينتون امام اكبر واضخم تجمع دولي جرى في واشنطن في العصر الحديث بانه «استثنائي.. في احدى كبرى المآسي التي عرفها التاريخ».

واتفاقية «غزة... وأريحا أولاً» تاريخية بكل ما في الكلمة من معنى... واهميتها لاتنبع من مضمونها وانما من كونها «المستحيل الذي اصبح ممكنا... وفي الوقت ذاته الصعب الذي ما ان جرى التوقيع عليه حتى صار اكثر صعوبة» كما يقول احد المراقبين.

في التحقيق التالي، تلقي «اورينت برس» الضوء على خلفيات الاتفاق، ومشاريع الحكم الذاتي التي افرزتها المواجهة الفلسطينية الاسرائيلية... منذ سقوط الضفة الغربية وغزة في قبضة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ حتى الآن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بعد اعلان اتفاق «غزة واريحا... اولاً»، نظمت جامعة هارفارد الامريكية، بالتعاون مع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومعهد كنيدي للسياسة الاقتصادية في الشرق الاوسط، حلقة دراسية شارك فيها ما يزيد عن ٣٠ خبيرا في الشئون الاقتصادية، من اسرائيل والاردن والفلسطينيين وبعد مناقشات مستفيضة استمرت عدة ايام، اعد المشاركون تقريرا ذكروا فيه ان اتفاق «غزة واريحا أولا» مجرد نسخة معدلة بطريقة سلبية عن مشاريع الحكم الذاتي التي طرحتها اسرائيل في الماضي، ومن بينها مشروع دايان للادارة الاسرائيلية الاردنية المشتركة للضفة ومشروع بيريز للادارة الذاتية.. ومشروع بيجن للحكم الذاتي

وجاء في التقرير ان اقتصاد المناطق المحتلة بعد خروج اسرائيل منها سيكون عبئا على الاقتصاد العالمي، وتربة خصبة لنمو الحركات الاصولية والمتطرفة، وعقبة قوية تحول دون تحقيق السلام الكامل بين اسرائيل وجيرانها العرب.. ويضيف التقرير «اذا اختار الفلسطينيون والاسرائيليون والاردنيون الخيارات الاقتصادية الصحيحة فان العلاقات بينهم ستصبح عاملا مساعدا لتحقيق سلام دائم في المنطقة، والجهات الثلاث التي تشاركت في وضع التقرير من المراكز التي تتمتع بنفوذ واسع في التأثير على صنع القرار في الولايات المتحدة. والدراسات التي تعدها تعتبر مرجعا رئيسيا للذين يتولون عملية التخطيط السياسي في البيت الابيض، ووزارة الخارجية، ولذلك فاننا نستطيع ان نقول، بكل ثقة ان هذا التقرير سيكون هو الخلفية الحقيقية للسياسة التي ستتبعها الولايات المتحدة في المنطقة بعد توقيع الاتفاق

اقتصاد خاضع للهيمنة

ويطالب التقرير بانتهاج سياسة الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة. ويقول ان التبادل التجاري الحر بين اسرائيل والفلسطينيين سيتحقق في غضون اشهر قليلة من توقيع الاتفاق. شريطة ان يعهد الفلسطينيون للقطاع الخاص بالدور الاكبر في التنمية الاقتصادية وان ترفع اسرائيل سقف عدد العمال العرب الذين يعملون فيها الى ١٠٠ الف شخص وتحقق التعاون بينها وبين الاردن في مجال السياحة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

موشي دايان عرض على الأردن مشروعاً لتقاسم السلطة في الضفة

والنقل والبنية التحتية.

ويتوقع التقرير ان يكون اجمالي الناتج القومي لمنطقة الحكم الذاتي في الضفة وغزة ٤ مليارات من الدولارات، في مقابل ٥ مليارات من الدولارات للاردن و ٦٠ مليار دولار لاسرائيل. ومن الطبيعي، من هذه الناحية، ان يهيمن الاقتصاد الاسرائيلي على نظيريه في الاردن والضفة الغربية، ومع ذلك فان اقتصاد الدول الثلاث سيظل دون ما يعادل ١/ من اقتصاد الولايات المتحدة وينتهي التقرير الى القول «حيث ان البنية التحتية الفلسطينية ظلت مهملة طوال سنوات الاحتلال، فان اقتصاد منطقة الحكم الذاتي سيظل بحاجة الى مساعدات خارجية بما يعادل ٥٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار.. الى امد غير منظور» ويعترف «اننا لم نناقش في هذا التقرير قضيتين من ابرز القضايا المثيرة للجدل، هما المستوطنات الاسرائيلية في الضفة وغزة، واللاجئون منذ عام ١٩٤٨.. ولكن التعاون الاقتصادي بين الاطراف الثلاثة سيخلق واقعا جديدا يتجاوز هاتين القضيتين».

مشاريع الحكم الذاتي

ومشاريع الحكم الذاتي الاسرائيلية التي يتحدث عنها التقرير بدأت فور سقوط الضفة وغزة في قبضة الاحتلال الاسرائيلي في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.. ويذكر حمدي كنعان رئيس غرفة التجارة والصناعة في الضفة الغربية ان مجموعة من الضباط الاسرائيليين زاروه في منزله في مدينة نابلس في اليوم الثاني للاحتلال وعرضوا عليه مشروعا للحكم الذاتي في الضفة وغزة، وطلبوا منه مناقشة المشروع مع الشخصيات البارزة في هذه المناطق. ويضيف حمدي كنعان «لقد رفضت المشروع جملة وتفصيلا وقلت لهم لن تجدوا فلسطينيا واحدا يتعاون معكم في ادارة المناطق المحتلة لمصلحتكم».

وعلى الصعيد الفلسطيني.. بدأت فكرة الحكم الذاتي في الضفة وغزة في اوائل عام ١٩٧١، عندما تداعى رؤساء البلديات الفلسطينية، بمبادرة من رئيس بلدية بيت ساحور الى عقد اجتماع لمناقشة الحظر الذي فرضته الجامعة العربية على صادرات المناطق المحتلة، بطلب من لبنان، خشية تسلل منتوجات اسرائيلية الى الاسواق العربية، تحت ستار انها من انتاج الضفة وغزة.

وفي ذلك الحين، كان جرح المقاومة الفلسطينية، بسبب الاحداث الدامية التي جرت في الحرب الاهلية في الاردن، ولا يزال طريا، فحاول موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الحين، وضع السكين في الجرح، واعلن في ٢١ اغسطس/آب ١٩٧١ دعوته الى تشكيل «حكومة دائمة» للمناطق المحتلة، تتالف من شخصيات فلسطينية من داخل الاراضي التي سقطت في قبضة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وتتولى ادارة شئون هذه المناطق بالتنسيق مع الحكومة الاسرائيلية وموشي دايان هو صاحب فكرة الجسور المفتوحة بين الضفتين، الشرقية والغربية، وبين الضفة الغربية (وغزة) واسرائيل بهدف خلق رخاء مصطنع في الضفة وغزة يلهي سكانها عن الاحساس بثقل الاحتلال. وفي ظل هذه السياسة كانت منتوجات الضفة الغربية تتدفق على الاسواق العربية. وكان عشرات الالاف من العمال الفلسطينيين يعبرون الجسور يوميا الى اسرائيل للعمل في مصانعها ومزارعها واعمالها الانشائية، وبذلك ظلت الحياة والانتاج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

○ حمدي
كنعان

مستمرة في اسرائيل، بكامل طاقتها رغم ان التعبئة العامة حرمت القطاع الاقتصادي من العديد من الايدي العاملة الاسرائيلية، بسبب التحاقهم بالجيش.

بل ان العمال الفلسطينيين هم الذين نفذوا الاعمال الانشائية في المستوطنات التي اقامها الاسرائيليون في مناطقهم.

اشارة .. للأردن

ورأى ديان في القرار الذي اصدرته الجامعة العربية بمنع استيراد منتوجات الضفة الغربية تهديدا لسياسته، فاطلق تصريحه حول الحكومة الفلسطينية الدائمة في المناطق المحتلة.. ولم يكن هدفه تقديم مشروع متكامل للحل .. وانما ارسال اشارة للاردن الذي كان يصر على وحدة الضفتين والشراكة في تمثيل الشعب الفلسطيني، وللمقاومة الفلسطينية التي اعلنت نفسها ممثلا وحيدا وشرعيا للفلسطينيين، بان في امكان اسرائيل ايجاد عناصر من فلسطينيي الداخل يتعاونون معها، ويديرون المناطق المحتلة لمصلحتها.

ورغم ان رؤساء بلديات المناطق المحتلة قدموا تأكيدات للحكومة الاسرائيلية بان الاجتماع الذي تداعوا الى عقده هدفه مناقشة قضايا اقتصادية بحتة هي «الحظر المفروض على صادراتهم الى الدول العربية»، فان الحكومة الاسرائيلية رفضت السماح لهم بعقد الاجتماع، واعلن شلومو هليل، وزير الشرطة الاسرائيلية «ان احدا لايستطيع ان يضمن عدم تحول الاجتماع الى اجتماع سياسي، مهما كانت نوايا المشاركين فيه حسنة».

عذاب الفلسطينيين

والتقط حمدي كنعان، رئيس بلدية نابلس، الكرة من موشيه ديان، فكتب مقالا في جريدة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القدس تحدث فيه عن «العذاب التاريخي للشعب الفلسطيني». ودعا الى انتخاب مجالس بلدية جديدة في الضفة الغربية تحل محل المجالس القديمة التي لم تتغير منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، على ان تعتبر المجالس الجديدة هيئات تمثيلية تشريعية تقوم باتخاذ الخطوات العملية لاعلان «الحكم الذاتي» للضفة الغربية، في ظل الاحتلال.

وتوالت بعد ذلك المقالات في الصحف بين مؤيد ومعارض، وشارك فيها المحامي محمود ابو شلبايه مطالبا بفك الارتباط مع الأردن والمقاومة الفلسطينية، وانتهاز الفرصة التي تقدمها اسرائيل لتحقيق الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة، والشيخ محمد الجعبري، رئيس بلدية الخليل الذي ارسل برقية الى موشي دايان في الذكرى الاولى لحرب الايام الستة، يهنئه فيها على الانتصار الذي حققه الجيش الاسرائيلي. وقد دعا الى ربط الضفة الغربية باسرائيل وفك ارتباطها نهائيا مع الاردن. والحاج حكمت المصري رئيس غرفة التجارة والصناعة في نابلس، وشقيقه الحاج معزوز المصري... وغير هؤلاء من اقطاب المناطق المحتلة.

برلمان الضفة الغربية

وفي اواخر اغسطس/آب ١٩٧١، استجاب رؤساء بلديات الضفة الغربية لنداء حمدي كنعان الذي وجهه عبر جريدة القدس، واعلنوا عن دعوتهم الى «تشكيل برلمان من ١٠٠ عضو يمثل الضفة الغربية ويتخذ الاجراءات العملية لاعلان الحكم الذاتي في المناطق المحتلة».

ولم تستجب اسرائيل لنداء رؤساء البلديات ايضا، فقد كان كل همها من العملية هو طرح بالون اختبار.. وقد حققت هدفها من ذلك بالكامل، فاشاعت جوا من عدم الثقة بين سكان المناطق المحتلة واخوانهم في الخارج... يضاف الى ذلك انها تدرك تماما ان دعاة الحكم الذاتي في المناطق المحتلة هم مجرد اقلية من التجار واصحاب رءوس الاموال لا يعرفون غير مصالحهم الخاصة ولا ارتباط لهم بالقضية الوطنية ولذلك فانهم لا يمثلون غير انفسهم. اما المقاومة الفلسطينية، فقد لخصت اعتراضاتها على برلمان الضفة الغربية ومشروع الحكم الذاتي بما يلي:

* ان القائمين على الدعوة اقلية انانية ربطت مصالحها كليا بالعدو الصهيوني وهي مخلصة اولا، وقبل كل شيء، لهذه المصالح. ومن هنا فقد تبنت منذ بداية الاحتلال سياسة التعايش السلمي مع العدو، ووقفت باستمرار بوجه الانتفاضات الشعبية والعمل الفدائي في المناطق المحتلة، ولعبت دور الوسيط مع الاحتلال في كل مناسبة.

* مشروع الحكم الذاتي يؤدي الى تجزئة القضية الفلسطينية ارضا وشعبا ومصيرا خدمة للصهيونية والامبريالية واقلية رجعية انانية فلسطينية، بدلا من طرح القضية كاملة كقضية تحرير ارض شاملة وتقرير مصير الشعب على ارضه الوطنية بنفسه.

* تمزيق وحدة الشعب والصفتين في الساحة الفلسطينية — الاردنية باقامة حكم ذاتي في ظل الاحتلال تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية في جميع المجالات والحالات.

* ان سلطة الحكم الذاتي ستكون راس جسر للاستعمار الاقتصادي الصهيوني (الاستعمار الجديد) في الوطن العربي، بحكم سياسة (الجسور الاقتصادية المفتوحة بينها وبين الاقطار العربية الاخرى) وهذا ما تريده اسرائيل وما تخطط له. * ان سلطة الحكم الذاتي ستضطر الى الاعتراف باسرائيل، اي مشاركة الشعب الفلسطيني في تصفية قضيته الوطنية واقراره بالتنازل عن جزء من حقه التاريخي والطبيعي بكامل ترابه لصالح اسرائيل، كما سنكون صمام الامام لحدود اسرائيل بحكم كونها تحت مظلة العسكرية الاسرائيلية ومعرضة للاحتلال باستمرار.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية